



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



أي دور للجامعة في الدول العربية؟

What is the role of university in the Arab countries?

فايزة ختو¹*

¹ أستاذة محاضرة قسم -ب-، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف-

Key words:

Traditional Functions of University

Civil Role

Third Function

community service

Arab Universities.

Abstract

Universities are one of the most important educational institutions, they are required to be aware of its responsibilities and missions in society, those missions does'nt stop at the mere of teaching a group of young people, to prepare them for professions and jobs that are needed by society in the course of its progress and growth. Rather, they are concerned with a more inclusive and diverse functions, ranging from the social, cultural, political, economic and indicative one.

Thus, they are not only a centers of graduating employees, a factories for certificates nor a centers for exams, but an image of the ideal required society. Universities does not graduate professions, but a well engaged citizens in civil life. Its Educative mission is mainly about preparing, intellectually, conscientiously and the belongness of young graduates who would become a community leaders in the scientific, cultural, social, political and economic fields through which society pursues its path of progress and prosperity.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2020-11-29

القبول: 2021-01-20

الكلمات المفتاحية:

الوظائف التقليدية للجامعة

الدور المدني

الوظيفة الثالثة

خدمة المجتمع

الجامعة العربية.

تعتبر الجامعات من أهم المؤسسات التربوية في المجتمع، وهي مطالبة بأن تكون على وعي كامل بمسؤولياتها وبرسالتها في المجتمع، وهذه الرسالة لا تقف عند مجرد تلقين كم من المعلومات لمجموعة من الشباب لإعدادهم للمهن والوظائف التي يحتاج إليها المجتمع في تقدمه و نموه، وإنما تتعدى رسالة الجامعة هذا المعنى الضيق المحدود إلى وظائف أخرى أكثر تنوعاً و شمولاً، فهناك الوظيفة الاجتماعية، والثقافية والسياسية والاقتصادية والإرشادية ، وعليه فهي ليست مركزاً لتخريج الموظفين ، أو مصنعا للشهادات ولا مركزاً للامتحانات، ولكنها صورة للمجتمع المثالي المطلوب الوصول إليه، فالجامعة لا تخرج فقط أصحاب المهن بل مواطنين منخرطين في الحياة المدنية، حيث تتمحور رسالتها التربوية بشكل أساسي في صياغة الشباب الخريجين فكراً ووجداناً وانتماءً، ومن هؤلاء الخريجين تتشكل قيادات المجتمع في مختلف المجالات العلمية والثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي من خلالها يتابع المجتمع مسيرته في التقدم والازدهار، فإذا كان من أهداف التعليم الجامعي تنمية الصفات الشخصية للطلاب، وتعميق قدراته الذهنية والثقافية، وإعداده ليكون ذا شخصية متكاملة، وتخريج جيل جامعي قادر على تحمل المسؤولية، فإن هذا ما يحتاج إليه العمل السياسي والمدني، فهو في حاجة إلى شخصية متزنة، كما أنه في حاجة إلى شخصية متكاملة، وقدرات عقلية تؤهل صاحبها للخوض في مجال العمل السياسي.

1. مقدمة

2. الوظائف التقليدية للجامعة

تعرف الجامعة بأنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة و أعراف و تقاليد أكاديمية معينة، تتمثل وظائفها في التدريس (التعليم)، البحث العلمي، وخدمة المجتمع، و تتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة، وهي مؤسسة اجتماعية، أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه، فالعلاقة بين التعليم الجامعي و المجتمع، تفرض عليه أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس، ومشكلاتهم و آمالهم بحيث يكون هدفه الأول تطوير المجتمع و النهوض به إلى أفضل المستويات التقنية و الاقتصادية والصحية والاجتماعية. (عطار، 2016)

فالتعليم الجامعي يمد المجتمع بجميع احتياجاته من الموارد البشرية لإحداث التنمية الشاملة في المجتمع في المجالات كافة سواء كانت سياسية، أم اجتماعية، أم اقتصادية، ويتم ذلك من خلال العملية الأكاديمية التي تجري داخل القاعات، أو النشاطات التي تجري خارج القاعات الدراسية، أو من خلال الدراسات، والأبحاث العلمية التي تجري في الجامعات، وتطبق النتائج التي تم التوصل إليها لما فيه خدمة المجتمع، فالجامعات هي المحرك، والرافعة الرئيسية للتقدم، والتطور في المجتمع، ولها شأن عظيم في حياة الأمم، فهي من المقومات الرئيسية للدولة العصرية، فالتعليم الجامعي يؤدي دوراً مهماً في تطوير المجتمع وتنميته، وتوسيع آفاقه المعرفية والثقافية من خلال إسهام مؤسساته في تخريج كوادر بشرية مؤهلة، تملك المعرفة والعلم للتدريب على العمل في المجالات المختلفة، حيث توظف طاقاتها وإمكاناتها لتحقيق أهدافها المتعلقة بالتعليم، وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وهذه الوظائف نظر إليها في الأدبيات ذات الصلة بالتعليم العالي على أنها وظائف متكاملة، لا يمكن رؤيتها منفصلة، لما يربط كل واحدة منها بغيرها من صلات قوية. (السحاني وآخرون، 2018، الصفحات 43)

إذا الجامعات مسؤولة عن ثلاث مهام دفعة واحدة هي: التعليم، البحث العلمي وخدمة المجتمع، هذا الثلاث هو الأساس للحكم على جامعة ما بالنجاح من عدمه، إذا اعتبرنا أن وظيفة الجامعة هي المساهمة في نهوض المجتمعات وتجاوز حال الانحطاطات الراهنة التي تغرق فيها وحولها المنطقة العربية على وجه الخصوص (السحاني، الدور المدني للجامعات: قراءة أولية في الأدبيات، 2017، صفحة 20)، وبالتالي يمكن تحديد مجالات النشاط الجامعي في ثلاثة جوانب رئيسية تتمثل في المجال المعرفي القائم على التدريس الذي يلعب دوراً في نقل المعرفة إلى الأجيال القادمة، ومجال البحث العلمي الذي يقوم بزيادة المعرفة وتحديثها، و مجال خدمة المجتمع وذلك بالمساهمة بفاعلية وإيجابية في تلبية حاجة الفرد والمجتمع الأنية والمستقبلية من كوادر متخصصة في مجالات متنوعة. (عبد الرحمن، 2016، صفحة 9)

تضطلع الجامعة باعتبارها مؤسسة تعليم عالي بأدوار هامة في صناعة القيم المجتمعية وتجديرها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وفي كافة المجالات والميادين الأخرى، حيث تنتج الجامعة قادة الدول، وقادة المجتمع المدني والمحلي وزعماء الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح ورؤساء الشركات الكبرى، عبر إكسابهم الخبرات العملية المطلوبة، وصنع القيم الإنسانية والمجتمعية التي يؤمنون بها، إذ تتمحور رسالة الجامعة التربوية بشكل أساسي في صياغة الشباب الخريجين فكراً ووجداناً وانتماءً، ومن هؤلاء الخريجين تتشكل قيادات المجتمع في مختلف المجالات التي من خلالها يتابع المجتمع مسيرته في التقدم والازدهار، ويكتسب دور الجامعة منحى خاص في هذه الأيام في ضوء ما يواجه المجتمعات الدولية المعاصرة من تحديات شاقة مرتبطة بالأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي والانهيئات الأخلاقية والقانونية، ومشاكل غياب النزاهة والشفافية والحكم الصالح وشيوع الفساد وهدر المال العام والبطالة المضنعة وإحباطات الشباب وغياب العدالة التوزيعية للموارد والمصادر الموجودة.

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بالأدوار التقليدية للجامعة.
- الكشف عن الدور الجديد الذي تضطلع به الجامعات.
- التعرف على الدور المدني أو الوظيفة الثالثة للجامعات خصوصاً العربية منها.
- تهدف هذه الدراسة كذلك إلى توضيح الواقع الذي تعيشه الجامعات في الدول العربية وأي دور تضطلع به، خاصة في ظل التغيرات الراهنة.

إشكالية البحث

إذا كان من أهداف التعليم الجامعي تنمية الصفات الشخصية للطالب، وتعميق قدراته الذهنية والثقافية، وإعداده ليكون ذا شخصية متكاملة، وتخريج جيل جامعي قادر على تحمل المسؤولية، فإن هذا ما يحتاج إليه العمل السياسي والمدني، فهو في حاجة إلى شخصية متزنة، كما أنه في حاجة إلى شخصية متكاملة، وقدرات عقلية تؤهل صاحبها للخوض في مجال العمل السياسي، وعليه نطرح الإشكالية التالية:

ما الدور الذي تضطلع به الجامعة في ظل التحولات الراهنة خصوصاً في الدول العربية؟

للإجابة على هذه الإشكالية سيتم إتباع النقاط التالية:

- الأدوار التقليدية للجامعة وأهدافها.
- الدور المدني و الوظيفة الثالثة للجامعة
- واقع الجامعة في الدول العربية.
- التحديات التي تواجه الجامعة في الدول العربية.

الاجتماعي المتضمن في الأساس لقيم مدنية سلمية ديمقراطية، وهذا الدور يتجسد في مجموعة من القيم والمعارف والمهارات والمواقف العامة التي تنتظم تحت عناوين مثل: الديمقراطية، المواطنة، ثقافة القانون، الالتزام المدني، خدمة المجتمع، تعليم العلوم الإنسانية والاجتماعية وبيداغوجيا التقصي والمتابعة (الداوالة)، (السحاتي وآخرون، دور الجامعات في المجتمعات العربية، 2018، صفحة 73)

باختصار، يمكن القول أن "الدور المدني للجامعات" يركز على مدى قيام الجامعات بتوعية وتثقيف الطلاب مدنيا بقضايا ومفاهيم مهمة كالمواطنة، العمل التطوعي والتوعية السياسية، وتعليم العلوم الاجتماعية والتنشئة السياسية ...، وهذا الدور يظهر في الخطاب الجامعي والنشاطات والبرامج والمقررات الدراسية وغيرها، بمعنى أن الجامعات لا تقوم بتدريس الطلبة المناهج العلمية المعتادة في تخصصاتهم العلمية فقط، وإنما لها دور أو التزام مدني مهم تقوم به، أو يفترض أن تقوم به، في توعية وتثقيف طلابها، لكن ذلك لا يتم فقط عبر المحاضرات والحلقات النقاشية، وإنما يكون أيضا بالإضافة إلى ما سبق من خلال المناهج الدراسية (تخصيص مناهج للثقافة المدنية والتوعية القانونية، إلخ) والنشاطات الثقافية المختلفة، والبرامج الدراسية التي يمكن أن تتضمن ملامح من الثقافة المدنية في مقرراتها أو في جوانب أخرى (حسب الأستاذ خالد السحاتي الثقافة المدنية ترسخ قيم الديمقراطية باعتبار أن هذه الثقافة تشير إلى إلمام الفرد بقدر من المعلومات حول المجتمع المدني والتربية المدنية، والمشاركة الفعالة في النشاطات المدنية، والتعايش الإيجابي مع الآخرين في المجتمع، والمواطنة الفعالة، واكتساب قيم واتجاهات ايجابية نحو هذه الأمور). (السحاتي، الدور المدني للجامعات: قراءة أولية في الأدبيات، 2017، صفحة 17)

فالدور المدني للجامعات يقصد به "دورها الثقافى" في توعية وتثقيف الطلاب بمختلف القضايا والمواضيع التي تتطلب توعية وتوضيحا علميا وموضوعيا خلال المرحلة الجامعية، فالدور المدني للجامعة هو الوظيفة الخفية للجامعة تزرع بالثقافة من ناحية، وتساهم في التوعية والتثقيف من ناحية أخرى. (السحاتي وآخرون، دور الجامعات في المجتمعات العربية، 2018، الصفحات 79-80)

فالجامعات تستطيع إعداد الشباب لأداء أدوار معينة باستغلال جهودهم في الخدمة الوطنية والتطوعية، من خلال مشروعات التخرج، حيث يقومون بأعمال تدخل ضمن صميم تخصصاتهم، كما أن تنظيم ندوات تثقيفية وتوجيهية للطلاب بشكل مستمر قد يدعم مشاركة الشباب الجامعي، كما أن دخول الطالب في حوار مع أساتذته وزملائه يعلمه كيف يعرض رأيه في إطار عدم التعصب له بتعلم الحوار البناء، كما توفر له الجامعة أيضا استخدام وسائل الاتصال المتاحة في حدود إمكاناته وظروفه، كأن يلتحق بعضوية الأسر والاتحادات الطلابية ومن خلال ذلك يتعلم القيادة والمبادأة وتحمل

أما فيما يخص أهداف الجامعة فإنها تختلف عن المؤسسات الأخرى، حيث تأتي أهدافها تلبية لاحتياجات المجتمع، فهي لم تعد تقتصر على الإعداد لنيل مؤهل، بل إن بعض المختصين يرون أن للجامعة ثلاثة أهداف تتلخص فيما يأتي:

-أهداف معرفية: تتمحور حول المعرفة وشيوعها.

-أهداف اقتصادية: تكمن في تطوير اقتصاد المجتمع وتلبية احتياجاته من الاستثمار في رأس المال البشري والاستفادة من خبراته، للتغلب على مشكلات الاقتصاد وتنمية ما يحتاج إليه من مهارات وقيم اقتصادية.

-أهداف اجتماعية: تقود لاستقرار المجتمع وتنميته والتغلب على مشكلاته وقضاياها الاجتماعية، وتكون في مجملها على النحو الآتي:

- تدريب الطلاب على ممارسة الأنشطة الاجتماعية، مثل: مكافحة الأمية، والإدمان، ونشر الوعي الصحي، وغيرها.

- الربط بين نوعية الأبحاث ومشاكل المجتمع المحلي، وكذا تفسير نتائج الأبحاث ونشرها لإفادة أفراد المجتمع منها.

- تنمية العقلية الواعية لمشاكل المجتمع عامة والمحيط المحلي خاصة.

- تأهيل خريجين مدربين بما يتناسب مع احتياجات المجتمع وطبيعة تغير المهن. (وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، 2014، صفحة 16)

3. الدور المدني والوظيفة الثالثة للجامعة

لقد أعادت اليوم الجامعات النظر في دورها في المجتمع وعلاقتها مع مكوناته المتنوعة، وهذه العلاقة بين التعليم العالي والمجتمع تمثل، بصورة عامة، الوظيفة الثالثة للجامعات (وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، 2014، صفحة 12)، أو الدور المدني للجامعات الذي رأى بعض الباحثين أنه يضاف إلى دوري التعليم والبحث العلمي، ليحل محل خدمة المجتمع (السحاتي وآخرون، دور الجامعات في المجتمعات العربية، 2018، صفحة 81)، كما أشار كثير من الخبراء في التعليم العالي إلى أن الوظيفة الثالثة هي مجموعة كبيرة ومتنوعة من النشاطات التي تشمل استخدام الأجيال للمعرفة والإفادة منها، وكذلك الإمكانات الأخرى للجامعات في خارج البيئة الأكاديمية، وبذلك تعد الوظيفة الثالثة للجامعات مكونا أساسيا مهما لأي دور من أدوار الجامعة، سواء كانت بصورتها الكاملة أو حال كونها جزءا لا يتجزأ من الوظيفة الأولى (التعليم)، والوظيفة الثانية (البحث). (وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، 2014، صفحة 12)

إن الأدوار الرئيسية للجامعة (التعليم، البحث العلمي وخدمة المجتمع) تقع جميعا في باب وظيفة الجامعة الاجتماعية، أما الدور المدني فهو شيء خاص، هو شكل من أشكال الدور

وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي وليدة المجتمع وأداة في تأهيل القيادات على جميع الأصعدة الفنية والسياسية والمهنية والفكرية، حيث يجمع الكثير من المختصين على أن للجامعة دوراً مهماً في خدمة المجتمع والإسهام في عملية التنشئة الاجتماعية ونقل الثقافة، والعمل على صياغة وعي الطلاب وتشكيله، ونقل المعارف والتقنيات التي تطور في الجامعة بشكل فعال لأكبر شريحة من المستفيدين لتنمية اقتصاد المجتمع، وتقديم خدماتها بصورة مباشرة للأفراد في المجتمع من خلال برامج تدريبية أو برامج تقوم على عرض المهن المطلوبة في المجتمع لا يتوافر لدى الأفراد متطلباتها. (وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، 2014، صفحة 13)

كما أن الجامعات يمكنها خدمة المجتمع من خلال ربط البحث العلمي باحتياجات قطاع الإنتاج والخدمات، وقد يكون أمثل الوسائل لتحقيق ذلك تخصيص أماكن في مؤسسات التعليم العالي لشركات ومؤسسات صناعية، تتخذ من الجامعة مقراً لها لتعمل على دراسة المشكلات التي تواجهها قطاعات الإنتاج المختلفة وتحدد من تطورها، ومن ثم تعمل على تقديم الحلول لها، ويسمى هذا المقر بمحطة العلوم، وقد انتشرت في كثير من الدول الصناعية حتى أصبح يشترك عدد كبير من الشركات الصناعية في الجامعة الواحدة، وتتخذ لها فيها محطات علمية، وفي حالة تعذر انتقال الشركات الصناعية للجامعة، فيمكن الجامعات الانتقال إليها من خلال السماح لأعضاء هيئة التدريس بالعمل في الشركات لمدة محددة، الأمر الذي يجعلهم يتعرفون بصورة أفضل على احتياجات وأولويات الصناعة في الواقع، وينقلونها إلى الجامعات، ويجعلونها مدارةً لبحوثهم ونماذج علمية يدرسونها لطلابهم بدلاً من الاقتصار على نظريات مجردة، تفضي مع الزمن إلى عزلة الجامعات عن مجتمعاتها. (وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، 2014، صفحة 14)

3. 2. الأبعاد الرئيسية للدور المدني للجامعات: يتم تجسيد الدور المدني من خلال سبعة أبعاد رئيسية:

■ الديمقراطية: يتجسد من خلال الربط بين عمق الممارسة الديمقراطية في الجامعة ومدى استقلال هذه الأخيرة عن السلطة السياسية (متغير استقلالية الجامعة)، فعامل الحاسم الذي يضمن للجامعة حريتها واستقلالها هو قيامها وسط مجتمع ديمقراطي يؤمن بحرية الفكر وبأهمية دور الجامعة في البحث عن الحقيقة والتعريف بها، وتضمن الديمقراطية في علاقتها بالجامعات أموراً عديدة منها: الحريات (حرية التعبير والحرية الأكاديمية)، المشاركة في اتخاذ القرارات وفي اختيار القيادات، الانتخابات (الطلاب والهيئة التعليمية والموظفون) وغيرها.

■ المواطنة: تشمل المواطنة في سياق الجامعات مدى انتشار

المسؤولية والتعاون مع الآخرين، كما تعود الجامعة الطلاب كذلك على العمل الجماعي والتعاون، ويتعلمون كيف يوجهون نشاطهم لخدمة المجتمع (كالمساهمة في أنشطة الحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث، أو المساهمة في مشروع محو الأمية أو التصدي لبعض القيم المعوقة للتنمية...) وذلك بحشد جهود شباب الجامعات وخرجيها وإشراكهم في دورات تدريبية لزيادة وعيهم ببعض القضايا المعوقة للتنمية ولتقديم المجتمع (كمهارات إدارة ومواجهة الأزمات مثلاً وغيرها من المهارات). (النبلسي، 2009، الصفحات 145-146)

3. 1 ما الحاجة إلى دور مدني؟: هناك سببان يدعوان إلى التفكير بدور نسميه "الدور المدني" للجامعات نضيفه إلى التعليم والبحث العلمي، الأول: هو النزعة الاقتصادية النيوليبرالية التي تجتاح مؤسسات التعليم العالي عبر العالم، وهي نزعة تعطي الأولوية للتنافس والمتطلبات السوق. أما الثاني: فيتمثل في النموذج السياسي في الجامعات: أي غلبة "الاعتبارات السياسية" في هذا الشأن، وهذا يشمل الخطاب والبرامج والأنشطة وغيرها، وسيادة التعليم التقليدي ونقص الحريات الأكاديمية.

أما بالنسبة لنا كدول عربية فإن السؤال عن البعد المدني للتعليم العالي ليس سؤالاً عربياً بالأساس، بل إنه موضوع "خام عربي"، وهو موضوع فكري عالمي أساسه أن الجامعة لا تُخرج فقط أصحاب المهن بل مواطنين منخرطين في الحياة المدنية، وهناك سببان للاهتمام بهذه القضية: الأول: مدني، ذلك أن الاستمرار في إدارة شؤون بلادنا بالطريقة التي أديرت فيها خلال الخمسين سنة الأخيرة (50 سنة) والتي حققت إنجازات على المستويين الكمي والنوعي بمقدار معين، وصلت إلى فشل ذريع على المستويين المدني والسياسي، ما يطيح اليوم ليس بمعدلات الالتحاق الجامعية ونوعية التعليم، بل بالبشر أنفسهم وبالثروة والتراث (السحاتي وآخرون، دور الجامعات في المجتمعات العربية، 2018، صفحة 31)، لدرجة أنه يمكن القول أن بلداناً عربية مثل سوريا والعراق واليمن وليبيا قد تراجعت في ثلاث سنوات، عشرات السنين إلى الوراء، في مقياس التعليم وغيره. (الأمين، 2014، صفحة 7)

أما السبب الثاني فهو أكاديمي أو سوسيولوجي يتجسد في كون التعليم العالي هو أفضل قطاع يمكن المراهنة عليه في مسيرة التغيير والبناء للمستقبل، فميزة التعليم العالي أنه يضم النخب الفكرية التي يقع عليها أصلاً عبء توليد الأفكار التطويرية، كما يضم نخبة الشباب الذي يتوق إلى التغيير وإلى تبني القيم التي تقوم على الاستحقاق والمساواة والعدالة الاجتماعية. (السحاتي وآخرون، دور الجامعات في المجتمعات العربية، 2018، صفحة 31)

إذاً، من أهم مبررات الاهتمام بالدور المدني هو ما يشهده العالم اليوم من تحديات ومتغيرات على جميع الأصعدة العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعد الجامعة من أهم المؤسسات التعليمية في أي مجتمع تؤثر

قهرية، وهو نتاج ما عرف بمشروع الدولة الأيدلوجية، إذ تمّ تسييس المحتوى الفكري للجامعة، وضاعت مساحة الحرية والتعبير، وأهملت المطالب المجتمعية بشكل عام، وأصبحت المقررات في العلوم الاجتماعية تخدم أغراض المؤسسات السياسية الرسمية التي تسن القوانين وتقوم بالتمويل وتضع الشروط (صالح رحيل، 2016، صفحة 75)، لذا فإن تعليم الإنسانيات والعلوم الاجتماعية هو جزء لا يتجزأ من الدور المدني للجامعات (خاصة العربية)، فمن دون تعليم هذه العلوم كاختصاصات وكمقررات تعلم لسائر الطلاب، يصبح الخريجون مجرد أدوات وسلع في سوق العمل، أو يأتمرون بأمر السلطات السياسية، لأن تعلمها يؤسس لمفاهيم مدنية كالديمقراطية، المواطنة، وثقافة القانون.

■ **بيداغوجيا التقصي والمتابعة (الداولة):** تعد المسألة البيداغوجية وتقديم التكوين من المهام الأساسية التي تضطلع بها المؤسسة الجامعية، فالطلبة وهيئة التدريس والإدارة مكونات ثلاثة استحدثت لهذا الغرض، من هنا فإن تسطير الأهداف البيداغوجية وإنجاح العملية التعليمية يعدان شرطين أساسيين مرهونين بالحيز المكاني المتمثل بالجامعة وباستعمالاتها المختلفة (السحاتي، الدور المدني للجامعات: قراءة أولية في الأدبيات، 2017، الصفحات 53.50)، النقطة الرئيسية في بيداغوجيا التقصي أن الجواب على أي سؤال يحصل استناداً إلى تقصي الوقائع والوثائق والمراجع ومصادر المعلومات وثمة أسئلة جديدة يولدها التقصي، ويرتبط بالتقصي مفهوم الداولة أو المذاكرة حيث يتم البحث عن الأجوبة وكيفية اتخاذ القرارات عن طريق النقاش بين المعنيين في المؤسسة، ومن هذه الزاوية ينضم التعليم التعاوني إلى الطرق المحفزة على الداولة. (السحاتي وآخرون، دور الجامعات في المجتمعات العربية، 2018، صفحة 77)

خلاصة فكرة الداولة أنها تدرج الطلبة في المجموعة المتعلمة للتأكد من أن المعرفة تمّ تطويرها أو تمّ أخذ القرار الصائب فيها، أو حلت المشكلة فردياً أو جماعياً، عن طريق التفكير التداولي والنقدي من قبل عدة أطراف متفاعلة ومتعاونة فيما بينها، تضم الطلاب، الأساتذة وأفراد من المجتمع المحلي، فالداولة تشمل النقاش والمناظرة الهادفة إلى إنتاج آراء مدروسة ومستنيرة، فهي تزيد الالتزام المدني للمشاركين بقدر ما تقوم على احترام آراء الآخرين، وعلى الإرادة في تحمل الأفراد مسؤولياتهم كمواطنين. (السحاتي، الدور المدني للجامعات: قراءة أولية في الأدبيات، 2017، صفحة 54)

4. واقع الجامعة في الدول العربية

يعد تاريخ الجامعات بمفهومها الحديث في البلاد العربية حديثاً نسبياً مقارنة بتاريخ الجامعات الغربية، حيث سبق الغرب البلاد العربية في تأطير مفهوم التعليم المتقدم ووضعه في صيغة التدرج الأكاديمي، وجعل له سلكاً علمياً يجب تتبعه، ودرجات يتم تقلدها بعد كل مرحلة، ودخلت الدول العربية

قيم ومفاهيم ومواقف في الجامعة تتعلق بأمور مثل: المساواة، الإنصاف، حقوق الإنسان، العدالة، الهوية الوطنية، التعدد الاجتماعي والثقافي، حل النزاعات، التفاوض، الحوار، التماسك، إلخ.

■ **ثقافة القانون:** إن أصل الكلام عن "ثقافة القانون" هو "حكم القانون" أو سيادة القانون، فحكم القانون يحمي الحريات والشفافية والمساواة، أما ثقافة القانون فهي تعطي المواطنين القدرة على المدافعة والمرافعة في الفضاء العام ضد أي إخلال بالقانون، ففكرة ثقافة القانون تقوم في الأصل على أهمية مشاركة الذين يطبقون القوانين أو من يمثلهم بتطوير هذه القوانين، فكيف الحال بالمؤسسة الجامعية وهي المؤسسة الوحيدة في المجتمع التي يكون فيها المعنيون بها هم في الوقت نفسه قوة التغيير فيها وهم الخبراء فيها، وتتميز عن باقي مؤسسات التنشئة بأنها تكون اختصاصيين في القانون (يمارسون لاحقاً مهناً في القضاء والمحاماة)، وتسهم في تطوير المعرفة القانونية عن طريق البحث العلمي (السحاتي، الدور المدني للجامعات: قراءة أولية في الأدبيات، 2017، الصفحات 44.33)، إذا تشمل ثقافة القانون في الجامعة أموراً مثل: حكم القانون/ تطبيق القانون، محاربة الفساد، الشفافية، المساءلة، الأخلاق المهنية، حقوق الطلاب والعاملين في المؤسسة وغيرها. (السحاتي وآخرون، دور الجامعات في المجتمعات العربية، 2018، صفحة 76)

■ **الالتزام المدني:** يعني العمل لإحداث تغيير في الحياة المدنية لمجتمعاتنا، وتطوير دمج الترابط بين المعارف والمهارات والقيم والدافعية لإحداث هذا التغيير، ويعني تعزيز نوعية الحياة في المجتمع من خلال الأطر السياسية واللاسياسية، فالالتزام المدني يعبر عن جانب من جوانب الدور المدني المتعلق بدور الجامعة في الشأن العام كالمشاركة في بلورة التشريعات، والمساهمة في تطوير السياسات العامة، ومساعدة الوزارات والهيئات ذات المنفعة العامة. (السحاتي، الدور المدني للجامعات: قراءة أولية في الأدبيات، 2017، صفحة 44)

■ **خدمة المجتمع:** إن مضمون الدور المجتمعي للجامعة وأهميته يُستمدان من ارتباطه بالجامعة، فقيام الجامعات بمهامها في خدمة المجتمع إنما يتجاوز في جوهره عملية إمداد المجتمع بالكوادر المهنية والعلمية المؤهلة، لتقوم بتوظيف البحث العلمي والاستفادة من تطبيقاته ونتائجه في حل مشكلات المجتمع من جانب آخر، فمن وظائف الجامعة خدمة المجتمع عن طريق دورها التثقيفي والإرشادي، والمشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية والتوعية العامة، وكذا تدعيم الاتجاهات الاجتماعية والقيم الإنسانية المرغوب فيها، فالعلاقة بينهما علاقة عضوية ذات أبعاد كثيرة حيث أن كل تغيير يطرأ على المجتمع ينعكس على الجامعة. (السحاتي، الدور المدني للجامعات: قراءة أولية في الأدبيات، 2017، صفحة 46)

■ **تعليم الإنسانيات والعلوم الاجتماعية:** إن الحقل الأكاديمي "في العلوم الاجتماعية" هجين بين تبعية مفرطة وحيادية

كانت تثار قضايا التعليم العالي في البلدان العربية أثناء "الحراك العربي" (2011) لكن هذا الحراك وما تلاه من أحداث في عدد من البلدان العربية كشف بعداً آخر للتعليم العالي العربي، نسميه البعد المدني. (الأمين، 2014، الصفحات 6-5)

يشير بعض الباحثين إلى أن الأزمة التي تعيشها الجامعات في الوطن العربي نشأت نتيجة لعدة أسباب منها مثلاً: أن الدور الذي تقوم به الجامعة بالفعل لا ينسجم تماماً مع ما يجب أن تحرص عليه لتحافظ على مكانتها، وسيطرة الدولة على الجامعات، وضعف الموارد المالية الداعمة للأبحاث العلمية والتطبيقية، وتجاهل الدور الذي يحتاجه المجتمع بالفعل، والبعد عن حاجاته ومشكلاته، وعزل الجامعة عن مجتمعاتها، وحصر نقل المعرفة داخل جدرانها دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياها، وضعف العمل التطوعي. (السحاتي، الدور المدني للجامعات: قراءة أولية في الأدبيات، 2017، الصفحات 48-49)

هناك مصطلحات متعددة تدل على البعد المدني للجامعات: المسؤولية الاجتماعية، المسؤولية المدنية، الالتزام المدني، التربية المدنية، التعلم المدني، الالتزام العام (public engagement)، العقل المدني للخريج (Civic-minding graduate-CMG)، خدمة المجتمع.. إلخ، والملفت أن هذه العبارات قد نجدها أحياناً تبادلية أي تحل محل بعضها البعض (الأمين، 2014، صفحة 6)، حيث يعبر "إعلان تالوار" (إعلان تالوار، 2005) عن "الدور المدني والمسؤولية الاجتماعية للتعليم العالي" الذي صدر عام 2005 (17 سبتمبر) عن محطة تأسيسية للدور المدني والمسؤولية الاجتماعية للتعليم العالي، والذي أشار إلى التفاني في تقوية وتعزيز الدور المدني والمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات هذا القطاع (السحاتي و آخرون، دور الجامعات في المجتمعات العربية، 2018، صفحة 74)، الذي اشتركت فيه خمس جامعات عربية تلاه تكوين تحالف "معاً" عام 2008 الذي جمع 11 جامعة عربية موقعة على الإعلان. (سعيداني، 2014)

فكل الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام 2011 جرت في ضوء ما جاء في إعلان تالوار: "خلال هذا القرن المتغير نلاحظ بكثير من التفاؤل أن الوصول إلى التعليم الجامعي في تزايد مستمر، وأن نصف الطلاب المتقدمين للتعليم العالي هم من الدول النامية، ومن المتوقع أيضاً تضاعف عدد طلاب التعليم الجامعي في العالم أجمع ما بين عامي 2000-2025، وبهذا أصبح المشهد أكثر ارتباطاً وضبابية، يتمثل في انخراط جيل من الشباب في هذه الأحداث بمختلف أشكالها وأنماطها، في ضوء المقدمات التي جاءت عن تزايد التحاق الشباب بالجامعة، وتطور دور هذه الأخيرة لتشمل "الالتزام المدني". (السحاتي و آخرون، دور الجامعات في المجتمعات العربية، 2018، صفحة 75)

لقد كان انطلاق الحراك العربي (2011) ثم تحول الأمور إلى أحداث دراماتيكية في عدد من البلدان العربية وإثبات ارتباطه بالجامعات بشكل واضح وراء التفكير في ضرورة التركيز على الدور المدني للجامعة خصوصاً في الدول العربية، حيث كان

مع نهاية القرن التاسع عشر هذا السبيل تبعاً، فتم تأسيس الجامعات في كافة البلدان العربية، على غرار تلك الموجودة في الدول الغربية، وتم اقتباس مناهجها وترجمة مسالكها ومحتوياتها، بل تعدى الأمر ذلك إلى استيراد الجامعات الغربية بشكلها ومحتواها وأسمائها وشعاراتها ووضعها في البيئة العربية، كما رسخت تقاليد جامعية في معظم الجامعات العربية نحو التقليد والمحاكاة للتجارب السابقة والأعراف الراسخة، وفي مرحلة لاحقة، تم التركيز على العلوم التطبيقية - وذلك كنتيجة لتأثرها بالجامعات الغربية- وتم تهميش العلوم الاجتماعية، في بعض الأحيان، أو تقليل التركيز عليها في أحيان أخرى، ويضاف إلى الارتباك السابق إشكالية أخرى هي مواظبة الجامعات في أغلب البلدان العربية على ممارسة أدوارها التربوية متأثرة بالنهج السياسي المتبع في بلادها، فهو الممول الرئيسي لهذه الجامعات، حيث حاولت ضبط إيقاعها العلمي والفكري بما يعزز مكانة هذه الأنظمة، فأصبح تأثير الجامعات العربية في محيطها محدوداً -إلا في ما ندر- وتأثيرها على مجريات الأحداث محدوداً أكثر، حيث أصبح هناك شبه انفصال وعزلة بين الجامعات والمجتمع الحاضن لها، لذلك بعثت هذه الحالة القلق الشديد حول المستقبل الشاحب للجامعات العربية عموماً. (صالح رحيل، 2016، الصفحات 67-68)

فالدول العربية منذ تاريخ استقلال معظمها بقيت مشغلة بنشر الجامعات والمعاهد العليا لتوفير فرص التعليم العالي، وقد ارتفعت فعلاً بصورة ملحوظة نسب الالتحاق بالتعليم العالي، لكن مع الوصول إلى التسعينيات، تبين أن الالتحاق الجامعي مازال محدوداً فأطلقت بعض البلدان العربية العنان للتعليم الخاص، وأدت هذه السياسة إلى زيادة مؤسسات التعليم العالي بصورة ملفتة وإلى زيادة عدد طلابه خلال العقد الأخير، لكن المشكلة التي بدأت تظهر إلى العلن إثر التوسع في التعليم العالي هي مشكلة النوعية، وقد أثرت هذه المشكلة مع انطلاق التعليم الخاص، لأن هذا التعليم ينزع إلى إعطاء الأولوية لكسب الربح، لكن إثارة مشكلة رداءة النوعية ما لبثت أن شملت التعليم الحكومي، الذي تقلّ موارده، ويكثر طلابه، وتعجز صفوفه وتنقص تجهيزاته وتتقادم، فكان الحل بإنشاء هياكل لضمان الجودة، لكن تجربة السنوات العشر الأخيرة بينت أن هذه الهياكل لم تحدث فروقاً تذكر وقد تبين أن أهم عامل يفسر المشكلات المستمرة للنوعية هو كيفية تسيير الجامعات أو ما يسمى بالحكامة (governance)، هذا في التعليم.

أما في البحث العلمي فما علينا سوى الاطلاع على التصنيفات الترتيبية (rankings) الدولية للجامعات وموقع الجامعات العربية فيها، لأن هذه التصنيفات مبنية على المعلومات المتاحة عن النشر العلمي، ففي تصنيف شانغهاي لأفضل خمسمائة جامعة في العالم، ظهرت أربع جامعات عربية فقط في العام 2012 (من أصل حوالي 450 جامعة)، علماً بأن هناك شكوكاً تطلق حول ظروف تصنيف بعضها، بينما ظهرت سبع من أصل عشر جامعات في إسرائيل، في هذين البعدين (التعليم والبحث)

الاستثناءات هنا وهناك، لذا نستطيع القول أن هذا الفشل على مستوى نظام التعليم الجامعي قد يكون أحد أسباب انسداد الأفق الذي وصل إليه الحراك العربي، وذلك لغياب مهارات ومبادئ الممارسة الديمقراطية عن مواطنيها، كونهم تربوا وترعرعوا في ظل أنظمة قمعية تمتد من الأسرة وتمر بالشارع وتنتهي بالجامعة والعمل، وعلى صعيد الدور المدني، يرى باحث آخر أن هناك ضعفاً في اهتمام بعض الجامعات العربية بموضوع المشاركة المدنية والمشاركة في قضايا المجتمع، وأن مثل هذه المشاركة لا تحتل أي أولوية. (السحاتي، الدور المدني للجامعات: قراءة أولية في الأدبيات، 2017، الصفحات 31-32)

كما وأن الدور المدني للجامعات لا يمكن تصوّره في غياب نظام ديمقراطي أو نظام سياسي يتوفر على الحد الأدنى من الديمقراطية، وأن ما نعتبره دوراً مدنياً في ظل أنظمة استبدادية قد يحول هذا الدور إلى دور سياسي حتى وإن رفع شعار "الديمقراطية وحقوق الإنسان"، كما كان يفعل النظام التونسي الأسبق طيلة عشرين سنة تقريباً، كما أن ما نعتبره دوراً مدنياً في غياب الحد الأدنى "من هيبة الدولة" وقوتها وقدرتها على تنفيذ القوانين قد يكون مدخلا إلى الفوضى وبروز أشكال من "التضامن" القطاعي الذي لا يراعي المصلحة الجماعية والممارسة الديمقراطية الحقيقية. (بن يحيى، 2016، صفحة 66)

ما نودّ أن نخلص إليه هو أن التعليم العالي الذي كان يدار في حقبة "الاستبداد" أنجب شريحة ناشطة من المدنيين "الديمقراطيين" الذين ساهموا في صنع حقبة "الحراك العربي"، قد تبدو الفكرة متناقضة شكلاً لكنها تقوم على الافتراض المزدوج الآتي:

- (1) إن الانخراط في التعليم العالي، يعرّض مرتاديه لمواد وأفكار ومهارات معرفية وقيم وعلاقات وأفكار "مدنية" بسبب العناصر المدنية في المناهج الجامعية وبسبب الاختلاط بين طلاب وأساتذة متنوعين ومنهم حملة أفكار ملهمة للطلاب.
- (2) إن المخزون المدني المتكوّن من التعليم العالي، أو من مصادر أخرى، يتفاعل مع السياق السياسي والاجتماعي، فينمو أو يتقلص، هذان الأمران يفسّران الفروق الملموسة بين تونس ومصر مثلاً، أو بينهما وبين كل من السودان أو إيران أو السعودية، لجهة مناهج التعليم في الجامعات وجملة المخزون المدني المتوافر في المجتمع، من حيث المدى والنطاق. (الأمين، 2014، صفحة 6)

5. التحديات التي تواجه الجامعة في الدول العربية

بالنسبة للتعليم العالي يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 إلى أن السمة البارزة لمؤسسات التعليم العالي بالدول العربية هي حداثة العهد حيث نجد أن ثلاثة أرباع الجامعات العربية أنشئت في الربع الأخير من القرن العشرين ولا يتعدى عمر أكثر من 50% منها الخمسة عشر عاماً، حيث أن الجامعات تستغرق وقتاً طويلاً لكي ترسخ

التنسيق عبر وسائل الاتصال الحديثة كشبكات التواصل الاجتماعي، الذي كشف بوتيرة عالية عن استخدام مفاهيم مدنية تعكس وجود ثقافة مدنية خصوصاً في وسط الشباب، الفئة الأكثر مشاركة في الحراك بكل مستوياتها وخاصة الطلاب منهم.

فالحراك العربي بدأ في جميع البلدان العربية بمظاهرات سلمية، ومن تابع أخبار هذا "الحراك" في التلفزيون والصحف يكشف الوتيرة العالية لاستخدام مفاهيم مدنية تتعلق بالديمقراطية وحقوق المواطنين في المشاركة واستعادة الكرامة بعد عقود من الاستبداد السياسي، المظاهرات كانت شبابية بالدرجة الأولى، منهم الجامعيون، أكانوا طلاباً أو متخرجين، والنقابيون وأصحاب المهن أو العاطلين عن العمل، فقد كان المتظاهرون شريحة اجتماعية نشطة وناقمة أكثر مما كانوا حزباً أو تياراً سياسياً، فالأحزاب لم تكن موجودة أصلاً في أنظمة الحزب الواحد التي شهدت هذه الانتفاضات، باستثناء مصر، التي التحق فيها حزب الإخوان المسلمين لاحقاً بالثورة واضطر أن يرفع الشعار البسيط والقوي نفسه: "الشعب يريد تغيير النظام"، ومن المعروف أن أول مطلب رفعه الطلاب والأساتذة بعد الثورة في كل من مصر وتونس هو اختيار رئيس الجامعة وعمدائها ورؤساء الأقسام فيها عن طريق الانتخاب، وكان لهم ذلك في صيف عام 2011، أي بعد أشهر قليلة فقط. (الأمين، 2014، صفحة 6)

إلا أن هذه الفكرة- فكرة مساهمة أهل التعليم العالي في الحراك العربي بصورة ما- لا تعني إقامة علاقة سببية بين التعليم العالي والثورة، كما فعل البعض عندما ربط أحداث العام 2011 بأزمة بطالة خريجي التعليم العالي، إنها تعني فقط أن التعليم العالي يتضمن بعداً مدنياً، غير بعدي التعليم والبحث، وأن "الحراك العربي" كشف وجود المخزون المدني المتكوّن في فترة ما قبل هذا الحراك، لكن ما حدث بعد ذلك، في ما يسمى أحياناً بـ "الخريف العربي" أو غيرها من الأسماء السلبية، كشف ضعف المخزون المدني في عدد من المجتمعات العربية أمام مخزون آخر عميق تراكم عبر الزمن، ما حدث كما هو معروف تحوّل المظاهرات السلمية (المدنية) إلى نزاع وعنف مسلح في كل من سوريا واليمن وليبيا، وإلى الاقتراب من حافة العنف في مصر، أما الوضع في تونس مازال حذراً على الرغم من السير الحثيث باتجاه إرساء نظام ديمقراطي (ثمة من يعتقد أن هناك مؤامرات خارجية هي التي حوّلت الأمور إلى تسلط ونزاعات مسلحة دموية في عدد من هذه الجمهوريات الخمس. لكن المؤامرات والأحداث السياسية الطبيعية على السواء لا تفعل فعلها إلا في بيئة "عميقة" تتلقفها وتستثمر فيها. وهذه البيئة يصنعها تاريخ هذه المجتمعات والأدوار التي تضطلع بها مؤسسات التنشئة وتكوين النخب). (الأمين، 2014، الصفحات 6-7)

عموماً، تشير العديد من الدراسات إلى أن التعليم العالي في الوطن العربي بشكل عام لا يقدم أيًا من المهارات المدنية، ولا يشجع التفكير التحليلي النقدي الحر، مع وجود بعض

التي يجب أن تتم مواجهتها بالتغيير الجذري والتجديد، وتلخص هذه التحديات في الآتي:

- ازدياد عدد الطلاب المسجلين في التعليم العالي وتأثير ذلك على نوعية التعليم.
- مدى ارتباط التعليم العالي باحتياجات المجتمع وسوق العمل.
- التوازن بين الوظائف الأساسية الثلاث للجامعة وهي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
- إصلاح إدارات الجامعات ومؤسسات التعليم العالي حتى تتمكن من القيام بوظائفها الأساسية.

- التكيف مع واحتواء تقانة المعلومات والاتصالات وما يتبعها من تعليم إلكتروني وافتراضي. (عبد الرحمن، 2016، الصفحات 10-9)

من أجل أن تتمكن مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية من القيام بدورها المنوط بها في بناء مجتمع المعرفة وأداء دورها المدني، لابد من توافر عدد من الشروط اللازمة لذلك حتى تتمكن من الإسهام في بناء مجتمع المعرفة، ويمكن تلخيص أهم هذه المتطلبات في الآتي:

- تقديم برامج أكاديمية تخصصية مرنة تلبي احتياجات العاملين في مختلف المهن وتطور أدائهم بصفة مستمرة، والتأكيد على الاستقصاء والبحث والتجريب بما يؤهل المتعلم على التعلم الذاتي وغرس الدافعية لديه للتعلم مدى الحياة.

- إعداد خريجين مؤهلين عالمياً وذلك بأن تركز أساليب وأدوات التقويم على ما يستطيع المتعلم القيام به في نهاية عملية التعلم وليس ما هو قادر على حفظه وترديده، بالإضافة إلى التطبيق المكثف لتقنيات الاتصال والمعلومات في التعليم والتعلم وفي إدارتهما وكذلك ربط مجتمعات التعلم ببعضها.

- أن تستوعب مؤسسات التعليم العالي مفهوم العولمة وذلك بتعديل المناهج لتشمل تخصصات جديدة، وتعيين أعضاء هيئة تدريس وباحثين من جميع أنحاء العالم، والاشتراك في مشاريع بحثية عالمية وفي شبكات على مستوى العالم، والأخذ بآليات محددة لضمان الجودة من أجل تقديم خدمات تعلم عالية المستوى بحيث يستطيع خريجوها المنافسة في السوق العالمية. (عبد الرحمن، 2016، صفحة 12)

كما أنه ومن أجل إعطاء الدور المدني للجامعات، فإن ذلك يتطلب ضرورة تفاعل الجامعة مع قضايا المجتمع المختلفة، وأن يكون لنخبها الفكرية دور في التوعية والتثقيف سواء داخل الجامعة أو خارجها، فالجامعة ليست دروساً منهجية صماء وتلقيناً دون فائدة، بل يجب أن تكون الجامعة منبعاً للعلم المفيد، الذي يؤسس ويؤهل خريجين على درجة عالية من الثقافة والوعي، من خلال حب القراءة والاطلاع والنقاش العقلاني. (السحاتي وآخرون، دور الجامعات في المجتمعات العربية، 2018، صفحة 81)

بنيته الأساسية وتوجد دورها في نشر وإنتاج المعرفة، وقد حدد هذا التقرير عدداً من العوامل التي تؤثر سلباً في نوعية التعليم الذي تقدمه مؤسسات التعليم العالي في العالم العربي، والتي تتمثل في عدم وضوح الرؤية وعدم وجود سياسات واضحة تحكم العملية التعليمية، ووقوع الجامعات تحت السيطرة المباشرة للنظم الحاكمة وافتقارها للاستقلال بدرجة كبيرة، وقلّة الموارد المتاحة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس بسبب قلّة الإنفاق على هذه الجامعات من الحكومات العربية. (عبد الرحمن، 2016، صفحة 11)

يؤكد تقرير المعرفة العربي للعام 2009 على انخفاض معدلات الالتحاق بالدراسات العليا في الدول العربية إذ أن التوسع في التعليم العالي وخاصة الدكتوراه يعتبر من متطلبات تحقيق التوازن بين مهمة مؤسسات التعليم العالي الخاصة بنقل المعرفة ومهمة تطوير هذه المعرفة وتجديدها، كذلك يكشف هذا التقرير عن عدم وجود خطط محددة في الجامعات العربية لتوجيه الطلبة ومقاربة أعداد الملتحقين في مختلف التخصصات لمقابلة حاجة أسواق العمل الداخلية والخارجية، وفي هذا السياق يشير التقرير إلى وجود نقص في العديد من الدول العربية في معدلات الالتحاق إلى برامج العلوم البحتة وعلوم الحياة والرياضيات وتطبيقاتها لصالح برامج الآداب والعلوم الاجتماعية والقانون وإدارة الأعمال. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية، 2009، الصفحات 102-104)

تركز سوتز (2012) (Sutz) على التحديات التي تواجه الجامعات في الدول النامية والتي يجب مواجهتها حتى تتمكن الجامعات من أداء دورها في المساهمة في إنتاج المعرفة من أجل التنمية، وتتمثل هذه التحديات في تعزيز عمليتي البحث والتدريس وأدائهما على مستوى رفيع، وضرورة تطوير طرق جديدة لتقييم الباحثين بالجامعات والتي تشجع على إجراء البحوث التي تلبي الاحتياجات المحلية وفي نفس الوقت يجب المحافظة على المستويات الأكاديمية العالمية وتجنب العزلة الدولية، بالإضافة إلى معاناة أعضاء هيئة التدريس من تدني مرتباتهم مما يشغلهم عن التفرغ للتدريس والبحث العلمي. (عبد الرحمن، 2016، الصفحات 10-11)

كذلك في دراسة لليونسكو على خمسة وعشرون (25) جامعة عربية تبين أن أساليب التلقين والحفظ مازالت سائدة، والاهتمام بمهارات التفكير العليا ضعيف، أي أنه يوجد فجوة بين النظرية والتطبيق في هذا المجال، فمن وجهة نظر بيداغوجية يعتبر التعليم التلقيني تعليماً قاصراً، ومن وجهة نظر مدنية هو تعليم تسلطي يجعل التعلم سلبياً والمتعلم مطيعاً وقابلاً بما يقال له أو يقرر بشأنه وسهل الانقياد. (السحاتي، الدور المدني للجامعات: قراءة أولية في الأدبيات، 2017، صفحة 53)

في هذا السياق فإن التعليم العالي يواجه الكثير من التحديات

6. خاتمة

نخلص في الأخير إلى أنه يجب على الجامعة أن تضطلع بدور مدني مهم جدا يقصد به النظر بما توفره أو يمكن أن توفره الجامعات خاصة العربية من مناخ مدني ومن زاد مدني لطلابها، ويتأتى ذلك من خلال مجموعة من القيم والمواقف والمعارف والمهارات المحددة سابقا، كما نخلص كذلك إلى أن تحقيق مفهوم الجامعة المشاركة مدنيا في التعليم العالي يتطلب تطبيق أساليب قيادية غير تقليدية، يجب العمل على تطبيقها مثل: أساليب القيادة الموزعة، والقيادة التشاركية، والقيادة غير الرسمية، فضلا عن ضرورة اكتساب مهارات قيادية بعينها مثل: مهارات التفاوض وإدارة الصراع، وإدارة الشراكة المجتمعية والتواصل الفعال مع منظمات المجتمع المدني والمحلي، كما يجب على الجامعات أن تأخذ زمام المبادرة، وتصبح من العوامل المؤثرة في نهضة المجتمع وتقدمه وتحضره، وألا يبقى دورها محصورا داخل حرمها الجامعي، فالجامعات لم تنشأ للتعليم فقط، وإنما لها أدوار أكبر وأهم.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

المصادر والمراجع

1. عدنان الأمين . (أكتوبر 2014). المسؤولية المدنية للجامعة. مجلة الدفاع الوطني اللبناني(90)، الصفحات 1-10.
2. إعلان تالوار. (17 سبتمبر 2005). إعلان تالوار. تم الاسترداد من <https://talloiresnetwork.tufts.edu/who-we-are/talloires-declaration>
3. الطاهر بن يحيى . (2016). الدور المدني لمؤسسة الجامعة في مراحل الانتقال الديمقراطي: تونس نموذجا. مؤتمر: الدور المدني للجامعات العربية (الصفحات 60-70). بيروت: معهد السياسات بالجامعة الأمريكية في بيروت.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمكتب الإقليمي للدول العربية. (2009). تقرير المعرفة العربي للعام 2009: نحو تواصل معرفي منتج. الإمارات المتحدة العربية: شركة دار الغرير للطباعة والنشر.
5. خالد خميس السحاتي . (2017). الدور المدني للجامعات: قراءة أولية في الأدبيات. تم الاسترداد من المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية: <https://democraticac.de/wpcontent/uploads/2018/06/AA.pdf>
6. خالد خميس السحاتي (محرر) وآخرون. (2018). تأليف "دور الجامعات في المجتمعات العربية": أعمال الموسم الثقلي السنوي الثاني لقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي لعام (2016/2017) (الصفحات 3-4). ليبيا- جامعة بنغازي: منشورات جامعة بنغازي.
7. عبد المجيد عطار. (21 ديسمبر 2016). الجامعة وخدمة المجتمع. تم الاسترداد من مركز النور للدراسات. <http://www.alnoor.se/article.asp?id=313385>
8. عمر حسن عبد الرحمن . (سبتمبر 2016). دور الجامعات السودانية في بناء مجتمع المعرفة: جامعة الخرطوم نموذجا. (Cybrarians journal)43. تم الاسترداد من Cybrarians journal: https://www.researchgate.net/publication/265013685_dwr_aljamat_alswdanyt_fy_bna_mjtnCoverPdf
9. محمد فرج صالح رحيل . (2016). مقررات العلوم الاجتماعية ودورها في تعزيز التفاعل مع قضايا المجتمع نقد لتجربة الجامعات الليبية قسم علم

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف ختو فايزة، (2021)، أي دور للجامعة في الدول العربية ٩، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر. ص: 332-340

- الاجتماع - جامعة سرت نموذجا. الدور المدني للجامعات العربية (الصفحات 60-80). بيروت: معهد السياسات بالجامعة الأمريكية في بيروت.
10. منير سعيداني. (24 أفريل 2014). الديمقراطية في الجامعات العربية. تم الاسترداد من المنهل : <https://platform.almanhal.com/100222/Reader/2>
11. هناء حسني النابلسي . (2009). دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية. عمان : دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
12. وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات. (2014). الوظيفة الثالثة للجامعات. المملكة العربية السعودية: وزارة التعليم العالي- الإدارة العامة للتخطيط. تم الاسترداد من <https://www.moe.gov.sa/ar/docs/Doc1/%D8%A7.pdf>